

المَنْهَوْرَةُ الْعَزِيزَةُ السُّوْلَيْتُرُ
مصرف سوريا المركزي

قرار رقم (١٩ / ١)

لجنة إدارة مصرف سوريا المركزي،
بناء على أحكام القانون رقم /٢٣/ لعام ٢٠٠٢ وتعديلاته؛
وعلى موافقة السيد الحاكم رقم ٤٥٨٧ تاريخ ١١/٠٨/٢٠١٤ على كتاب مديرية مكتب الحاكم رقم
٢٠١٤/٠٨/٣٠ تاريخ ٣٠/٣٦٠
وعلى كتاب مديرية العلاقات الخارجية رقم ٩٠/٢٨٢٩ تاريخ ١٤/٠٨/٢٠١٤
وعلى قرار لجنة إدارة مصرف سوريا المركزي رقم (٣٧/أ.ل.) تاريخ ٩/١/٢٠١٢
وعلى قرار وزارة الاقتصاد والتجارة رقم ١٦٠١ تاريخ ٢٦/٥/٢٠١١، وتعليماته الصادرة
بكتاب وزارة الاقتصاد والتجارة رقم ١١/٢٤٣٥/١٠٦٧٦ تاريخ ١٥/٦/٢٠١١
وعلى مذاكرتها في جلساتها المنعقدة بتاريخ ١٢/١/٢٠١٥ ،
تقرر ما يلي :

مادة (١) - أ- يسمح للمستورد الراغب بتمويل مستورداته من حساباته في الخارج
(Free of Payment) بإتمام عملية الاستيراد دون الحاجة إلى توسيد أحد
المصارف المرخصة في العملية.
ب- يتم تخلص البضاعة لدى الأمانات الجمركية بموجب الوثائق المقدمة إليها من
قبل المستورد مباشرةً (بما فيها أمر التسليم الصادر عن وكيل الشحن وعلى
مسؤولية الناقل) دون الحاجة إلى طلب إبراز أي كتاب من المصارف
المرخصة بما يفيد تسديد القيمة أو تداول مستندات .

مادة (٢) - يسمح للمصارف المرخصة في حال قيام المستورد بتمويل مستورداته من حساباته
في الخارج وإتمام العملية عن طريقها (خلافاً لأحكام المادة رقم (١) أعلاه) بعدم
مطالبة المستورد بحجز التأمينات على الاستيراد وفق المحدد سابقاً بموجب قرارات
تمويل المستوردات ذات الصلة.

مادة (٣) - يحق للمصارف المرخصة إعفاء المستورد - استثناءً من أحكام قرارات تمويل المستوردة الصادرة سابقاً - من تقديم الشهادة الجمركية والتي ثبتت دخول البضاعة المستوردة إلى الاستهلاك المحلي فقط في حال كانت عملية الاستيراد ممولة من حساباته في الخارج (*Free of Payment*) في حال تم تداول مستندات عملية الاستيراد المذكورة عن طريق أحد المصارف المرخصة واستصدار كتاب إلى الأمانة الجمركية المعنية بهذا الخصوص.

مادة (٤) - يتم تسوية الحالات المرصودة بتاريخه والتي لم يتم تسوية وضعها حتى تاريخ نفاذ هذا القرار والمتضمنة مخالفة أنظمة القطع (المعدلة بموجب أحكام هذا القرار) والخاصة حسراً بتأخر أو تأخير المستورد عن تقديم الشهادة الجمركية لعمليات استيراد تم تداول مستنداتها الممولة من الخارج (*Free of Payment*) عن طريق المصارف المرخصة؛ وكذلك مخالفة تأخر أو تخلف المصارف المرخصة عن تحويل قيمة التأمينات الواجبة تحويلها إلى مصرف سورية المركزي بنتيجة المخالفة الأولى ووفق القرارات النافذة قبل صدور هذا القرار، بحيث يتم معالجة هذه الحالات كما يلي:

١. إعفاء المستوردين المعنيين من إحضار الشهادة الجمركية.
٢. تحرير كافة التأمينات المحتجزة وفقاً لأحكام قرارات تمويل المستوردة ذات الصلة، دون أن يترتب على هذه المخالفة استيفاء أو اقتطاع أي غرامات ما لم يكن قد تم اقتطاعها وتسويتها أصولاً قبل صدور هذا القرار.
٣. إعفاء كافة المصارف من غرامات التأخير المترتبة عليها نتيجة التأخير في تحويل التأمينات.
٤. إيقاف إجراءات الملاحقة القانونية، وشطب اسم المستورد المختلف أو المتأخر عن تقديم الشهادة الجمركية لعمليات استيراد تم تداول مستنداتها الممولة من الخارج (*Free of Payment*) من قوائم مخالفي أنظمة القطع الأجنبي اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القرار؛

مادة (٥) - ينهى العمل بقرار لجنة إدارة مصرف سوريا المركزي رقم ١٨٠/ل.أ تاريخ ٢٠١٣/٢/٢٥.

مادة (٦) - أ. يبلغ هذا القرار من يلزم لتنفيذها، ويعتبر نافذاً من تاريخ صدوره.
ب. يعاد النظر بمضمون هذا القرار في حال تعديل القرارات الصادرة عن
وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بخصوص إلغاء كتاب تسديد القيمة
للمستورفات المسددة من الخارج .

دمشق في ٢٠١٥/١/١٢

أمين السر العام

ليلي طنوس

رئيس لجنة الإدارة
حاكم مصرف سوريا المركزي

الدكتور أديب ميالة

صورة عدد () إلى: